

دوره الفساد المالي والإداري في خلق الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة أزمة الديون السيادية في اليونان)

The role of financial and administrative corruption in creating economic crisesimes (Case Study of Sovereign Debt Crisis in Greece)

أ / فريد بن عبيد

جامعة محمد خيضر بسكرة

د/ رواق خالد

جامعة محمد خيضر بسكرة

Khaled_rouag@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2020/06/ 30

تاريخ القبول: 2020/06/ 21

تاريخ الاستلام: 2020/06/ 02

ملخص:

لقد أصبحت ظاهرة الفساد وخاصة في شكله المالي والإداري من أسوأ مظاهر الاقتصاد العالمي الحديث حتى أضحت كارثة كبرى تتلعق شيئا فشيئا خيرات الوطن بكامله. ولذا نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء حول الآثار التي يمكن أن يخلفها الفساد المالي كما الإداري على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لدولة اليونان. كلمات مفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، أزمة الديون السيادية.

تصنيف JEL : F02 ؛ F15 ؛ F31

Abstract:

The phenomenon of corruption, especially in its administrative and financial staff has become the worst aspects of the modern global economy until it becomes a major disaster slowly swallow the date of the nation as a whole. We then try through this research to highlight the effects this may cause corruption of financial management and on various aspects of economic, social and political independence of Greece

Keywords: financial corruption, administrative corruption, sovereign debt crisis.

Jel Classification Codes: F31؛ F15؛ F02

المؤلف المرسل: خالد رواق، الإيميل: Khaled_rouag@hotmail.fr

1. مقدمة:

لقد شهد العالم برمته خلال السنتين السابقتين على أكبر الفضائح المالية، الاقتصادية والسياسية من خلال تسريبات ما يعرف بوثائق ويكيليكس، ولعل أهم ما كشفتته هذه الوثائق هو التنامي اللامحدود لعمليات الفساد بمختلف أشكاله وخاصة في شقّه المالي والإداري، كما أكدت أيضا عن أنّ الفساد ليس له عنوان أو مكانا محددا، حين شملت الفضائح المالية والإدارية على حد سواء الدول المتخلفة كما المتقدمة والقطاع العام كما الخاص.

وشهدت اليونان أزمة مالية كبيرة في السنوات الأخيرة كان لها آثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المجتمع اليوناني. ويعد السبب الرئيسي للأزمة هو سوء الإدارة الاقتصادية اليونانية وانتشار الفساد والرشوة في الحكومة.

وستحاول في هذه الدراسة الإجابة على مدى دور الفساد المالي والإداري والاقتصادي في أحداث الأزمة وما هي البدائل الممكنة لمعالجتها؟ ووعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية أزمة الديون السيادية في اليونان وحجم انتشارها؟

- ما هو حجم الفساد الإداري والمالي في اليونان؟

- ما هي الحلول الممكنة لمعالجة مشكل الفساد المالي والإداري؟

فرضيات الدراسة: تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في:

➤ شكل الفساد المالي والإداري أهم أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان.

أهداف الدراسة: محاولة البحث في حجم أزمة الديون السيادية في اليونان وسبب انتشارها بشكل كبير، وكذا إلقاء الضوء على مدى العلاقة بين الفساد المالي والإداري وأزمة الديون السيادية في اليونان.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف الأحداث وتحليل الإحصاءات والأرقام وربطها بالحالة الاقتصادية لليونان.

2. الإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري

1.2 تعريف الفساد لغة واصطلاحاً:

➤ **تعريف الفساد لغةً:** الفساد: الفاء والسين والدال كلمة واحدة، فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً وهو فاسد وفسيد (معجم ابن فارس ، صفحة 748)، ويقال: "قوم فسَدَى كما قالوا ساقطً وسَقَطَى، قال سيبويه جمعه جمع هلكى لتقاربهما في المعنى...، وتَفَاسَدَ القومُ تدابَرُوا وقطعوا الأرحام...،

والمُفسدَةُ خلاف المصلحة...، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح...، وقالوا هذا الأمر مُفسدَةٌ لكذا أي: فيه فساد وفَسَدَ الشيء إذا أَبَارَه. (ابن منظور، الصفحات 335-336)

وقيل الفساد: "بمعنى الجذب، قال عز وجل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾"، قيل: الفساد هنا الجذب في البرّ والقحط في البحر أي في المَدُن التي على الأنهار.

➤ الفساد اصطلاحاً:

يعرفه البنك الدولي: على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو عمولة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة. (محمود ، 1999)

كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة بأنه: "التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر ليقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يتمنع عن القيام بالفعل واجبانه الرسمية" (بودهان، 2009، صفحة 13).

بينما ترى منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية. (بن مرزوق وآخرون، 2009، صفحة 81)

بينما يختصره صندوق النقد الدولي: في علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة والمستفيدة لشخص واحد أو مجموعة أشخاص، وهو ذا الشكل يميز بين حالتين من الفساد، الأولى مرتبطة برشوة عند تقديم خدمة اعتيادية ومشروعة ومقررة، أما الثانية فتتمثل في تأمين خدمة غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي رشوة، كإفشاء معلومة سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة، أو تقديم تسهيلات ضريبية واتمام صفقات غير رعية. (صلاح، 2003، صفحة 32)

واستنادا للتعريف السابقة يمكن تعريف الفساد الاقتصادي بأنه "ذلك السلوك الممنهج الذي يعمل على استغلال الوظيفة العامة وما يتصل بها من نفوذ لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية بشكل يتعارض مع القوانين، بحيث ينتج عنه تشويها للتنمية وكبح مقدرات الأمة وإهدارا للموارد الاقتصادية. (بن عزوز ، 2016، صفحة 202)

2.2 مظاهر الفساد المالي والإداري:

➤ **مظاهر الفساد الإداري:** ينتشر الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات والموارد المتوفرة والمتاحة في المنظّمات والمجتمعات، وتتمثّل أبرزها مظاهره فيما يأتي:

- غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد.
- الخروج عن القوانين.
- التحيز والتمييز بين الموظفين.
- شيوع البطالة، وقلة فرص العمل، وشبه انعدامها، وخاصة في الدول النامية التي نجد فيها انتشار أكبر لهذه الظاهرة، في ظلّ غياب الرقابة والمتابعة والإشراف.
- المحسوبية والواسطة، بحيث يشرع المسؤولون في المناصب المختلفة وخاصة العليا منها في توظيف المعارف والأصدقاء، مقابل تهميش الفئات الأخرى، وفي المقابل نجد تجاهلاً لكافة الأسس، والمعايير الإدارية، والمهنيّة في الاختيار والتوظيف على أساس الخبرات والكفاءات العلمية، والوظيفية المختلفة.
- انتشار الرشوات والعمولات المباشرة مقابل قيام الأشخاص بوظائفهم وواجباتهم الرسميّة بحيث تكون الرشوات على شكل مبالغ نقدية مدفوعة، أو مقابل خدمات مختلفة.

➤ **مظاهر الفساد المالي:**

- السيطرة على المال العام، والتحكم به حسب الرغبات والمصالح الشخصية.
- اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، وتسييره للمصالح الشخصي، بدلاً من استثماره في سبيل تطويره العمل والنهوض به في القطاعات المختلفة.
- التهرب من دفع الضرائب، والتلاعب في المستندات، والوثائق، والسندات، والأوراق المختلفة التي تثبت وجوب دفع مبالغ معينة مقابل القيام بالأعمال المختلفة للجهات الضريبية.
- كما يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تدمير اقتصادي، وتخريبه، علماً أن ردم الفجوة التي يتركها هذا التدمير تتطلب التضحية بجيل كامل، ويمكن حصر أهم المظاهر والأشكال في القضايا التالية: (ابتهال، رضا، 2016، صفحة 220)

- **الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق الضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.

- **المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزيف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين.

- **التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري:** منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات، والأختام الرسمية أو حكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية والتسيب، وإهمال تام للعمل وعرقلته،... الخ .

- **غسيل الأموال:** تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الاتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة.

3.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والاقتصادي: (بن عزوز ، 2016، الصفحات 204-205)

➤ الفساد على الصعيد الاقتصادي: ويبرز من خلال:

- إعاقاة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل.
- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.
- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة.
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.
- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد، من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية.

➤ الفساد على الصعيد الاجتماعي: ويظهر من خلال:

- يؤدي إلى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.

3. أزمة الديون السيادية في اليونان:

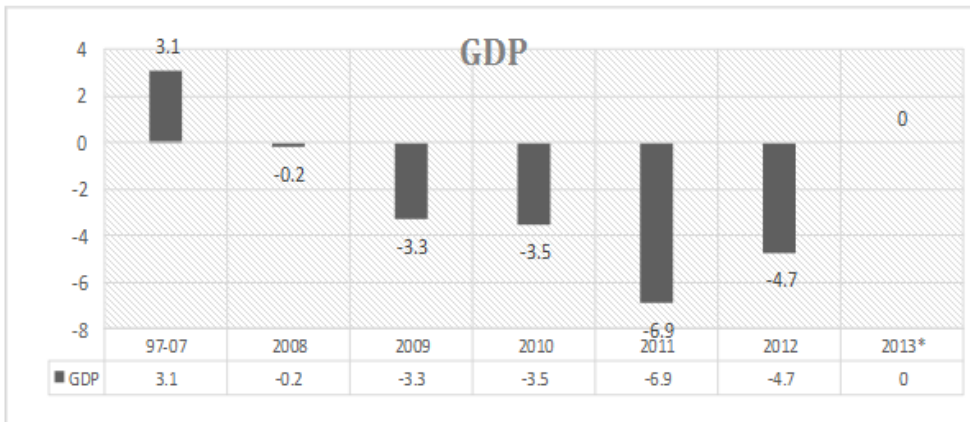
أدخل لقد وقع الاقتصاد اليوناني في فخ المديونية العامة صعبة السداد، وذلك لأن هذا الاقتصاد أصبح في عام 2010 م أشبه برجل ذهب إلى حفل فأنفق وأسرف في الإنفاق دون أن يتبين حقيقة ما لديه من أموال، فلما حانت ساعة السداد كان الارتباك وكانت الأزمة.

انطلقت الأزمة الأوروبية واليونانية بالتحديد في أكتوبر 2009 عندما تأهل الحزب الاشتراكي لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين، عند ذلك صرح وزير المالية وقتها جورج بابا كستنتينو لأعضاء الاتحاد الأوروبي بأن عجز موازنة اليونان سنة 2009 هو في حدود 12,5% أي ضعف ما صرحت به الحكومة السابقة (الشكندالي، 2010، صفحة 18).

وقد أشارت احصائيات الربع الأول من سنة 2012 إلى أن منطقة اليورو سجلت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة صفر بالمئة مقارنة بالربع السابق، أما الاتحاد الأوروبي اجمالا فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ضئيلة جدا حوالي 0.1% وذلك بانخفاض كبير مقارنة بالربع الأول من سنة 2011 والتي قدر النمو فيها بـ(1.6% و1.6%) على التوالي. (Eurostat, 2012) ولكن اليونان كانت خارج هذا النمو، بلى كانت هي السبب في خفض النسبة الاجمالية.

وتبين الاحصائيات أن اليونان قد استفادت من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في رفع الناتج المحلي بنسبة 3.1% ما بين سنتي 1997.2007، مستفيدة من المساعدات الممنوحة في هذا الإطار، إلى أن الأزمة المالية العالمية وانخفاض تنافسية اليونان مقارنة ببقية دول اليورو، وانضمام دول أوربا الشرقية إلى النادي الأوروبي، شكلت نقطة التحول فانخفض الناتج المحلي إلى -3.3% في 2009 ليصل إلى أدنى قيمة له في 2011 أي في أحلك وأخطر مراحل أزمة الديون السيادية وخطط التقشف التي اعتمدتها اليونان كشرط من شروط الحصول على المعونة الأوروبية حيث وصل إلى -6.9%. الشكل رقم(1).

الشكل رقم(1) الناتج المحلي الإجمالي لليونان (2012.1997)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2012.P72

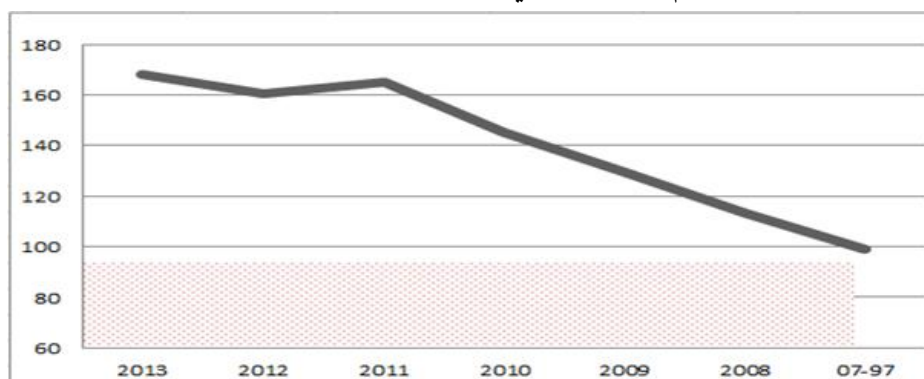
الدين العام اليوناني هو في الواقع مشكلة هيكلية قبل الأزمة، والاعتراف أن نسبة الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 100٪ في عام 2001 مع الانضمام إلى منطقة اليورو، وهو ما يعارض أحد بنود معاهدة ماستريخت (60٪)، مع ذلك اليونان لم تستفد من فترة النمو القوي الذي شهد بين عامي 1997 و 2007 (4.2٪ سنويا في المتوسط) للحد من هذه الديون (Jean- François , 2010, p. 34).

الجدول رقم(1) حجم الديون والعجز في الميزان التجاري اليوناني

السنوات	07.97	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
صافي الاقتراض (+)أو الاقتراض (-)	.	-16.2	-13.3	-10.6	-9.9	-6.3	-4.7
توازن الميزانية العامة معدل دوري	-6.6	-9.8	-15.6	-10.3	-9.1	-7.3	-8.4
هيكل الميزانية	-	-9.8	-14.7	-9.0	-5.7	-2.9	-4.5
اجمالي الديون	99.2	113	129.4	145.0	165.3	160.6	168.0

Source: European Commission, European Economic Forecast, Luxembourg, Spring 2012.P72

الشكل رقم(2) تطور اجمالي الديون اليونانية بين(1997 . 2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم رقم(1)

إن الملاحظة الأولى التي يمكن قراءتها من خلال الجدول والشكل أعلاه أنه منذ سنة 1997 أي قبل انطلاق الوحدة النقدية الأوروبية اليورو والدين الحكومي اليوناني يتخطى حدود الـ 60% المحددة في المعاهدة ماسترخت (موضح بالمستطيل الملون)، واستمر ذلك حتى اندلاع الأزمة بالصورة العلنية. فقد بلغ اجمالي الديون في منطقة اليورو في الربع الأول من 2012 حوالي 88.2% من الناتج المحلي الاجمالي وقد ارتفع الدين الحكومي اجمالا في الاتحاد الأوروبي من (80.4% إلى 83.4%) وفي منطقة اليورو من (86.2% إلى 88.2%) مقارنة بالربع الأول من 2011، وسجلت أعلى نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الأول من عام 2012 في اليونان 132.4%. (Eurostat, First quarter 2012 compared with fourth quarter 2011 Euro area government debt up to 88.2% of GDP EU27 up to 83.4%, 2012)

فخلال فترة حكومة رئيس الوزراء كوستاس كرامنليس، والتي امتدت لخمس سنوات بين 2004 – 2009 ارتفع الدين العام 70 مليار يورو إضافية، كما ارتفعت نسبة العجز والإنفاق العام، لذلك قدمت تلك الحكومة استقلالها تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتحت ضغط فضائح الاختلاس المالية من قبل مسؤولين نافذين في الدولة، وجاءت بعدها حكومة يورغوس بابانديرو الاشتراكية إلى السلطة ووجدت أنها غير قادرة على معرفة الحجم الحقيقي للدين العام. أما من حيث إيرادات ونفقات اليونان يقول بول تومسن رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لليونان " هذه لحظة فارقة لليونان فقد كشفت أزمة الاقتصاد العالمي عن ضعف أوضاع المالية العامة فيها، حيث حدث انخفاض كبير في الإيرادات بينما شهد الإنفاق ارتفاعاً حاداً وخاصة على الأجور وبرامج المستحقات (صندوق النقد الدولي، 2010) .

3. دور الفساد المالي والإداري في أحداث الأزمة:

ويأتى الفساد في مقدمة الأسباب الرئيسية للأزمة المالية التي تعاني منها اليونان وإسبانيا وإيطاليا، حيث تصدر بلدان جنوب أوروبا قائمة البلدان الأكثر فساداً في القارة، وذلك وفقاً لتقرير منظمة «الشفافية الدولية» عام 2013. وأكدت المنظمة أنه «يستحيل نفى العلاقة بين الأزمة المالية في ميزانيات اليونان وإسبانيا وإيطاليا وبين المشاكل المتأصلة المتمثلة في غياب الشفافية في مجال النفقات الحكومية فيها وهفوات وسوء استغلال الوظيفة في مجال إدارة شؤون تلك الدول.

➤ **تعريف الأرقام والاحصاءات:** حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريباً أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الاتحاد الأوروبي يشترط على دوله ألا يتجاوز العجز في ميزانياتها النسبة المحددة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، و أن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها (السيد على، 2010، صفحة 41).

➤ **ضعف التحصيل الضريبي:** العديد من الخبراء يرون أن التهرب الضريبي أحد الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة اليونانية، وقد قدر الاقتصاد الغير رسمي الذي لا يخضع لضريبة بين 25% و 30% من الناتج المحلي الإجمالي

➤ **الفساد الحكومي:** استشرى الفساد الحكومي الكبير في كل أركان الدولة اليونانية وقطاعاتها من مؤسسات وهيئات حتى طال القطاعات الخاصة أيضاً، وأصبح الفساد سمة التعاملات التجارية في اليونان ككل، لدرجة أن الرشوة أصبحت الوسيلة الوحيدة لإنهاء أي إجراءات رسمية في الدولة، ففي عام 2009 صنفت منظمة الشفافية الدولية اليونان أكثر الدول فساداً من بين الدول الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع بلغاريا ورومانيا.

وجاء في التقرير لعام 2009 أن متوسط مبالغ الرشوة التي دفعها اليونانيون العام الماضي - 2008 - لتسريع إصدار رخصة قيادة أو سيارة أو لشراء تصريح بناء أو للدخول في أحد المستشفيات العامة بشكل أسرع أو لتعديل نتائج اختبار بلغ 2500 دولار للعائلة الواحدة وشكل مستوى التهرب الضريبي في 2006 حوالي 30 في المئة من النسبة المسجلة أي ما يعادل 3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي .

كما إن موظفي القطاع العام وهم العمود الفقري لحزب "باسكو" الاشتراكي الذي كان حاكماً يشكلون 25% من اليد العاملة في البلاد لكن مجموع رواتبهم (منها التقاعد) وصل إلى

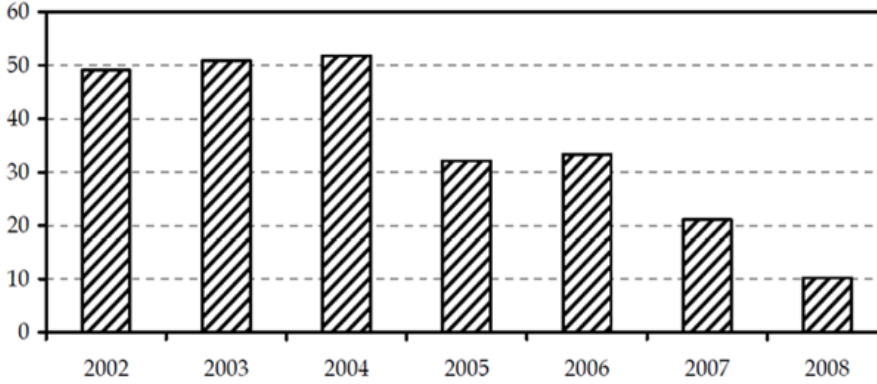
أكثر من نصف الميزانية العامة في 2008. حيث كثير ما تصل المكافآت الإضافية في الراتب إلى نسبت 90% كما يستلم الموظف قيمة راتبين اضافيين في نهاية كل عام إضافة إلى حوافز أخرى، ويتقاعد الموظف اليوناني في سن الثامن والخمسين براتب تقاعدي يبلغ 80% من راتبه الأخير، مما يجعله أفضل من نظيره الألماني التعيس الذي دفع من جيبه الأموال التي يسرت لليونان ذلك .

➤ **تزيف الأرقام والحقائق:** قامت الحكومات اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الـ Eurostat تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريراً إلى الـ Eurostat محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، ثم اكتشف الـ Eurostat العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير، وقدم التقرير مرة أخرى في شهر أكتوبر من عام 2009 جاء فيه أن العجز سيصل في نهاية عام 2009 إلى 12,5 من الدخل القومي. (درويش، 2012، الصفحات 4-5)

وقد أدى هذا الأمر مع عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي: (درويش، 2012، صفحة 5)

- تزوير الدخل الضريبي.
 - هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي.
 - تضخيم ميزانية الجيش.
 - تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات.
 - تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي.
 - تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات.
 - الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي.
- نتيجة لما سبق، وبسبب استفحال الأزمة، فرض الاتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الانتداب.

الشكل رقم(3) مؤشر التحكم في السيطرة على الفساد



Source : World Bank

وحسب العالم الأمريكي ايروين ستيلزر إن إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الميزانية. وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت. وذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع، وبعد أن طبعت أوراق اليورو بزخارف يونانية ووزعت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3,3% في عام 1999. ورغم ذلك فإن الرقم المعدل كان أيضاً مفرطاً في السخاء، وفي وقت لاحق تراجعت عنه اليوروستات. (آيت يحيى ، رايس، 2011)

4 . الجانب الأخلاقي في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري:

1.4 الحلول من خلال الحوكمة والرقابة:

اتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل وزيادة الرقابة على السياسة المالية للدول الأعضاء، فتم الاتفاق في ديسمبر 2011 على إنشاء ميثاق مالية جديدة، النقطة الأساسية لهذا الاتفاق المالي هو العمل على أن تكون الميزانيات الحكومية في حالة توازن أو فائض، ويجب أن تعدل دساتير الدول الموقعة لتعكس هذه القاعدة

شكلت قمة قادة دول الاتحاد الأوروبي ببروكسل يومي 1 و2 مارس 2012 محطة هامة في النظام المالي والنقدي الأوروبي، إذ وقع قادة 25 دولة أوروبية من أصل 27 دولة عضو على معاهدة الانضباط المالي الجديدة وشكلت كل من بريطانيا وجمهورية التشيك الاستثناء برفضهما التوقيع على المعاهدة، ونص الاتفاق على النقاط الأساسية التالية :

➤ الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفرض عقوبة على الدول المخالفة، فالمعاهدة الجديدة تضمنت قاعدة مالية جديدة تعرف بـ "القاعدة الذهبية" وفرضت على دول اليورو ادراج هذه القاعدة في دساتيرها المختلفة، حيث يسمح عمليا بتسجيل عجز بنوي سنوي لا يتخطى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي، علما أن القاعدة الذهبية الألمانية تسمح بعجز بنوي أقصاه 0.35% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من سنة 2016. (عباس علي، 2012، صفحة 56)

➤ كما نصت المادة السادسة للمعاهدة أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بغية زيادة التنسيق الأوروبي.

➤ الدول التي تتخطى سقف الديون المسموح به ستفرض عليها عقوبات أكثر فورية وتلقائية وستكون هذه العقوبات سارية المفعول ما لم تعترض عليها الغالبية لوم تحدد نسبتها بعد، ومع أن أسلوب العقوبات ليس بالجديد، إلا أن الملاحظ أن الأسلوب السائد حتى الآن يسمح بوقف فرض العقوبات بمجرد اعتراض غالبية بسيطة عليه، وستمنح محكمة العدل الأوروبية صلاحية التحقيق فيما إذا كانت الدول المختلفة قد نفذت شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليها في المعاهدة المالية الجديدة (عباس علي، 2012، الصفحات 56-57).

➤ يحق للحكومات التي تقل ديونها عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي أن يصل العجز الهيكلي إلى 1.0 % من الناتج المحلي. أما الدول التي تجاوزت ديونها نسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، فسيتمتع عليها تقليصها إلى 0.5 % سنويا.

➤ يسمح للدول بانحراف عن هذه الأهداف على المدى القصير أو عن خطط التقشف، ولكن في ظل الظروف الاستثنائية فقط، مثل حدوث "تراجع اقتصادي شديد" وهي النقطة التي يصعب تفسيرها فلا يمكن بأي حال من الأحوال القول أن الدولة هي التي كانت السبب في تراجع وضعف اقتصادها، فكل الأسباب من وجهة نظر أصحابها قاهرة وخارجة عن نطاق التحكم. فالمديونية الأوربية كانت نتاج الظروف الاقتصادية لأزمة الرهن العقاري وليس الحكومات الأوربية.

4. 2 الحلول من الجوانب الأخلاقية: (بريش ، محمد، 2009)

أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست دول في العالم وانتهيار شركات كبرى وخروجها من السوق الاقتصادي. ومن هنا تبرز أهمية الجانب الأخلاقي من خلال:

➤ **الإخلاص:** حيث تبرز قيمة الإخلاص في القول والعمل ابتغاء وجه الله تعالى ورضاه، وبينه خالصة من جميع الأطراف في أسلوب الحوكمة.

➤ **الأمانة:** ويقصد بها مجال الحوكمة أن يكون المسؤولين وإدارة الشركة ومكاتب المحاسبة أمناء على ما لديهم من بيانات ومعلومات مع عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها.

➤ **العدالة:** تحقيق العدل في حوكمة الشركات ويتضح ذلك في ضرورة تحقيقها بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة، وهو الأمر الذي يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة

➤ **الشفافية:** بكل ما تحمله من معاني الصدق والأمانة والشمول في المعلومات طالما أن هذه الأخيرة تمثل حقوقا للأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة وهو الأمر الذي يستدعي تحقيق كاملة حتى يثق فيها هؤلاء الأطراف. والشفافية مفهوم يقوم على فلسفة إدارية يمكن إيجازها فيالمساءلة حيث أن الشفافية هي روح المساءلة التي يجب أن تخضع لها الإدارة السليمة من حيث الأداء والكفاءة، وكذا الأخلاقيات: الإدارة المسؤولة اجتماعيا وأخلاقيا ليس لها ما تخشاه، خلأفا للإدارة الفاسدة

وأن الشفافية هي ميزة للأولى اجتماعيا وأخلاقيا وتهديدا صارخا للثانية، وهذه المعايير في مجموعها تزيد من فاعلية حوكمة الشركات.

5. النتائج:

1- تعتبر الازمة في اليونان نموذج من النماذج الكارثية في لفساد المالي والاقتصادي والإداري حيث وضعت الازمة دولة اليونان على حافة الإفلاس، والاتحاد الأوروبي على شفير التفكك والاقتصاد العالمي في وضعية حرج، كل ذلك بسبب التلاعب في الإحصائيات والأرقام الحقيقية للاقتصاد فأعطاء ارقام كاذبة والرشوة والمحسوبية وغياب الرقابة يعتبر أحد الأسباب الأساسية في حدوث ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب وتفاقم الازمة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى

2- أكدت التقارير الرقابية والتفتيشية أن عدم الإفصاح الدقيق والكاذب للحكومات اليونانية عن المؤشرات الاقتصادية وتحديد حجم العجز في الموازنة العامة والديون إلى الناتج المحلي كان أحد أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى

6 . الخاتمة: الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى افلاس الدول وافقار الشعوب الغنية والفقير وتحديد الفساد الحكومي وامتداد اثاره إلى كافة طبقات المجتمع، فالحوكمة والتحلي بالأخلاق لا يكون على مستوى الشركات فقط بل على مستوى الحكومات ومؤسسات الدولة، وضرورة وضع قوانين واضحة وراعية من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري والاقتصادي.

قائمة المراجع

- Jean-François , M. (2010). *RAPPORT AU NOM DE LA COMMISSION D'ENQUÊTE sur les mécanismes de spéculation affectant le fonctionnement des économies. ASSEMBLÉE NATIONALE*. Récupéré sur <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-enq/r3034.asp#P1>
- Eurostat. (2012). *First quarter 2012 compared with fourth quarter 2011 Euro area government debt up to 88.2% of GDPEU27 up to 83.4%*. Luxembourg: Eurostat.
- Eurostat. (2012). *Flash estimate for the first quarter of 2012 Euro area and EU27 GDP stable 0.0% and +0.1% respectively compared with the first quarter of 2011*. Luxembourg: Eurostat.
- صندوق النقد الدولي. (2010). أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو. صندوق النقد الدولي.
- أحمد السيد على. (3, 2010). أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. مجلة تداول السعودية، (العدد 41).

رضا الشكندالي. (1 9, 2010). الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو. مجلة المغرب درويش و ع . (7, 11, 2012)، الأزمة اليونانية جذورها وتداعياتها. مركز الجزيرة لدراسات الموحد (العدد الثامن).
سمير، فضيل آيت يحيى ، رايس. (2011). أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو: حالة اليونان. الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 و 27 فيفري 2011. المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

عبد الفضيل محمدود . (1999). الفساد وتداعياته في الوطن العربي. حالة الأمة العربية. المؤتمر القومي العربي التاسع، بيروت.
عبد القادر،حمو بریش ، محمد. (2009). البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في تقبل اثار الازمة المالية. الملتقى الدولي الأول: الازمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية. جامعة سطيف، الجزائر.
عدنان عباس علي. (2, 2012). اجتماع القمة الاوربية في مرسيليا: قضايا كبرة ونتائج متواضعة. مجلة اتحاد المصارف الكويت (العدد 99).

عماد صلاح. (2003). الفساد والإصلاح. دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب.
محمد بن عزوز . (2016). الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية (العدد 6).

محمد ,داود ابتهاج, رضا . (2016). الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد. مجلة دراسات دولية (العدد 48).

معجم ابن فارس . (بلا تاريخ). معجم مقاييس اللغة.

موسى بودهان. (2009). النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال.
عنتر بن مرزوق وآخرون. (2009). معضلة الفساد في الجزائر-دراسة في الجدور والأسباب والحلول. الجزائر: دار جيطلي للنشر.